إعراب الفعل في اللغة العربية

د. عواطف أبشير
aouatif123aouatif@gmail.com
المملكة المغربية

الملخص:

نخصص هذا المقال للحديث عن إعراب الفعل في اللغة العربية. وفي هذا الإطار، سنعرض بنية صرفة الفعل في اللغة العربية لتحديد مراحل اشتقاقه. ونتفحص توزيع لواصق الإعراب والوجه في الفعل الماضي والفعل المضارع والفعل الأمر باعتماد تحليل توزيعي، وسننظر في عدد من القضايا التي يطرحها إعراب الفعل. وسنبين أن علامات الفعل في اللغة العربية هي حركات إعرابية وتحقيق لصرفة الوجه، وأن حركة الفتحة في الفعل الماضي ليست الأصل في البناء، لأنها حركة تتغير وتتأثر بنوع الضمير المتصل بجذع الفعل. وأما حركة الضمة، فهي ناشئة عن التصاق الضمير الذي يتحقق على شكل حركة مد بجذع الفعل الماضي. وأما حركة السكون، فهي حركة لها صلة بقيود صواتية تضبط الإلصاق في بناء الكلمة العربية .كما سنبين أن الفعل يتلقى الإعراب من أجل فحص صرفة الزمن .

الكلمات المفتاحية: إعراب الفعل، لواصق الإعراب، الوسم الإعرابي، اللغة العربية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The inflection of the verb in Arabic language

Abstract

We devote this article to the discussion of verbal inflection in the Arabic language. Within this framework, we will present the morphological structure of the verb in Arabic in order to identify the stages of its derivation. We will examine the distribution of inflectional and modal affixes in the past tense, the present tense, and the imperative, adopting a distributional analysis. We will also consider a number of issues raised by verbal inflection.

We will demonstrate that verbal markers in Arabic consist of inflectional vowels as well as the realization of modal morphology. Furthermore, we argue that the vowel /a/ in the past tense verb is not the underlying or default form, since it varies and is affected by the type of pronominal clitic attached to the verbal stem. As for the vowel /u/, it arises from the attachment of a pronoun that is realized as a long vowel associated with the verbal stem of the past tense. The sukun, on the other hand, is a vowel-less marker related to phonological constraints governing affixation in the structure of the Arabic word. Finally, we will show that the verb receives inflectional marking in order to check tense morphology.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1. بنية صُرفة الفعل

تعد الصرفة (Infl) مقولة تركيبية تشتمل على مجموعة من الصرفيات، كما هو مبين أسفله:

(1)

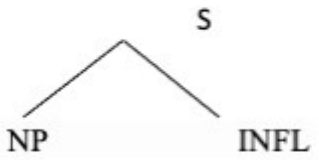

وتعتبر البنية الداخلية للصرفة، حسب نظرية الحواجز لتشومسكي (1986)، مركبا صرفيا يملك بنية شبيهة بباقي بنيات المركبات في نظرية س خط. ويمكن أن نعبر عن بنية المركب الصرفي بما يلي:

(2)

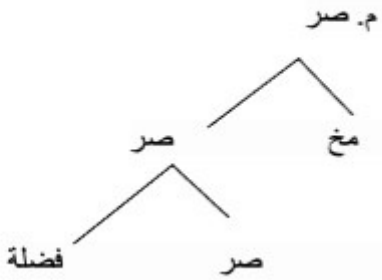

يسند الرفع للفاعل الموجود في مخصص (م. صر) بواسطة رأس الصرفة الذي يضم مجموعة من الصرفات، كالزمن والتطابق. واقترح بولوك Pollock(1989) تعديل بنية المركب الصرفي وقسمه إلى إسقاطي المركب الزمني والمركب التطابقي، ثم أضاف بين هذين المركبين إسقاط مركب النفي[1]، كما يوضح الشكل الآتي:

[1] شوطا، (1997)، ص. 92.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

(3)

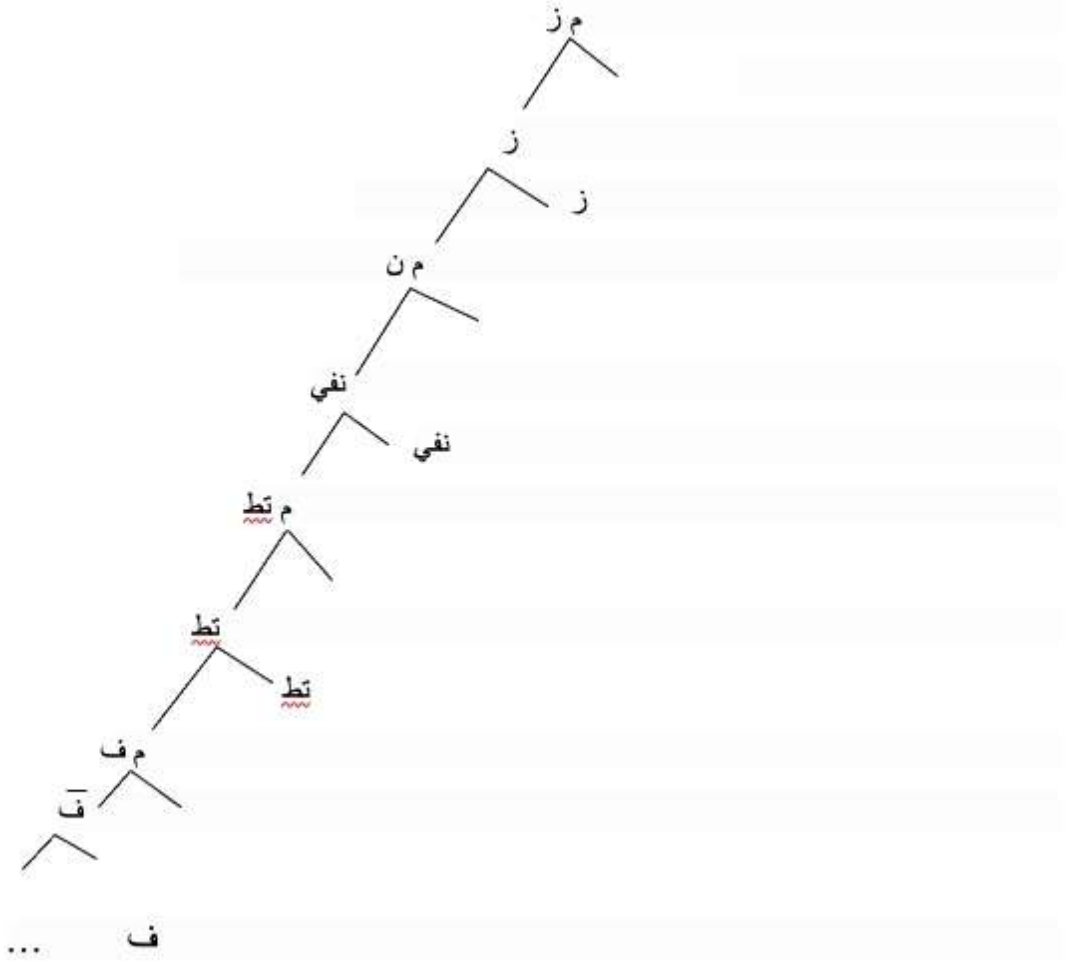

وذهب بيكر (1988) والفاسي الفهري (1987 أ) وعقال (1993) إلى أن اشتقاق البنية الصرفية للفعل يتم على المستوى التركيبي، مادامت لواصق الفعل الصرفية والمحورية تلتصق به داخل التركيب؛ أي أن الفعل يكون في مرحلة من مراحل الاشتقاق غير حامل لهذه اللواصق. وحينما يسقط الفعل من المعجم يكون عبارة عن جذر صامتي، ثم يصعد من أجل الاتصال باللواصق الصرفية المقيدة. وخلال هذا الصعود، يحترم الفعل الترتيب الآتي [2]:

[2] شوطا، (1997)، ص. 93.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

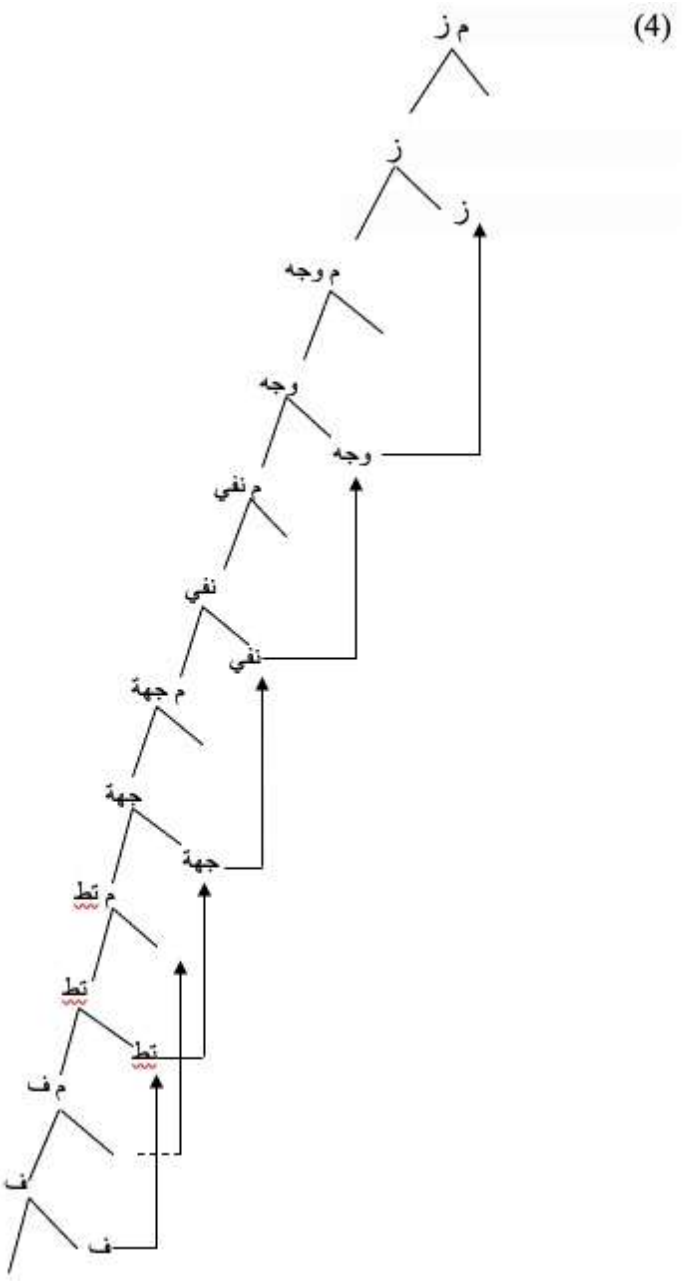

وبما أن الفعل يكون في مراحل الاشتقاق، كجذر صامت لا يحمل لواصق صرفية، فما الذي يحدد إعراب الفعل؟ قبل أن نجيب عن هذا السؤال، سنتفحص توزيع سمات الإعراب والوجه في الفعل العربي.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2. إعراب الفعل

يرى البصريون والكوفيون أن الأفعال في الأصل لا تحمل الإعراب، لأن الإعراب، حسب البصريين، أصل في الأسماء وفرع في الأفعال، وأن الأصل في الفعل البناء. بينما ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال[3]. ويرجع موقف البصريين إلى أنهم اعتبروا الأفعال عوامل، والعوامل لا تحمل إعرابا[4]. ولكنهم اتفقوا على أن الفعل المضارع يمكن أن يحمل إعرابا، وضارعوا الفعل بالاسم من جانبه الدلالي والعاملي، لأن بعضهم شبهه بالاسم لوقوعه محله، ولدلالته على المعاني النحوية. واعتبروا أن الفعل المضارع يخضع للعاملية على غرار الاسم الذي تدخل عليه عوامل، فتغير علامات آخره. وأما سيبويه، فقد اعتبر أن إعراب الفعل هو إعراب فرعي يخص الفعل المضارع فقط، لأن هذا الأخير يوازي اسم الفاعل في الحركات والسكون ويشتركان في اتصالهما بلواصق العدد (التثنية والجمع).

إن الحركات التي تلتصق بآخر الفعل لا تعبر عن المعاني النحوية. وهذا التصور نجده عند الأنباري (1887)، إذ اعتبر أن إعراب الفعل لا يدل على المعاني النحوية، وأن معناه كالحرف يكمن في ذاته، وأن عدم الإعراب لا يؤثر بمعانيه، لأن" الأفعال والحروف تدل على ما وضعت له بصيغتها، فعدم الإعراب لا يخل بمعانيها ولا يورث لبسا فيها، والإعراب زيادة، والحكيم لا يريد زيادة لغير فائدة"[5].

يتضح، من خلال عرض آراء النحاة، أنهم ضارعوا الفعل بالاسم. وسنبين، في الفقرات الفرعية التالية، أن الفعل المضارع تتعاقب على آخره حركات الرفع والنصب والجزم.

1.2. إعراب الفعل المضارع

1.1.2. إعراب الرفع

تصنف الضمة ضمن اللواحق الصُرفية التي تعبر عن الوجه البياني (Indicative) في اللغة العربية، كما في الأمثلة التالية:

(5) أ. أرسمُ

ب. ترسمُ

ج. يرسمُ

د. نرسمُ

تعتبر حالة الرفع في الفعل المضارع حالة غير موسومة[6]. وسنتحدث لاحقا عن مسألة الوسم الإعرابي للأفعال في اللغة العربية. وأما بخصوص إعراب الرفع، فقد اعتبر معظم النحاة أن حالة الرفع هي حالة يتقاسمها الفعل مع الاسم، بالإضافة إلى لاصقة النون التي تتصل بهما معا للدلالة على إعراب الرفع، كما في الأمثلة الموالية:

---

[3] انظر ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ص. 37.

[4] نظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص. 78.

[5] الأنباري، (1887)، ص. 24-25.

[6] انظر الرحالي، (2003)، ص. 81.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

(6) أ. ترسمينَ

ب. يرسمانِ / ترسمانِ

ج. يرسمونَ / ترسمونَ

(7) أ. دخل الزيدون / الزيدان

ب. مررت بالزيديْنِ / بالزيدِينَ

تصنف الأفعال في (6) ضمن الأفعال الخمسة التي تُرفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها. وتطرح لواحق الألف والواو والياء خلافا بين النحاة واللسانيين، لأنها تلتبس بين الدلالة على الإعراب والدلالة على العدد. ففي الدراسات التراثية القديمة، يعتبر معظم النحاة أن لواحق الفعل المضارع المرفوع هي علامات إعرابية، بينما تدل هذه اللواحق في الدراسات اللسانية الحديثة على العدد، كما في الرحالي (2003) والتورابي (2015)، لأن الإعراب يتغير في حالتي النفي والجزم، بخلاف لاصقة العدد التي لا تتغير، كما يظهر في الفرق بين (8) و(9):

(8) أ. لن يدخلَ

ب. لم يدخلْ

(9) أ. لن يدخُلا

ب. لم يدخُلا

وهناك دراسات تراثية تذهب إلى أن النون المحذوفة في الفعل المنصوب والمجزوم تعتبر قاسما مشتركا بينه وبين الاسم الذي تحذف نونه في التركيب الإضافي، كما هو موضح في (9) و(10):

(10) منزلا المرأة

نلاحظ أنه، بالرغم من افتراض وجود قواسم مشتركة بين الفعل المضارع والاسم، إلا أن هناك معطيات توزيعية تدل على أن نون الفعل تختلف عن نون الاسم. ويتمثل الاختلاف في أن النون الأولى تتصرف كحركة إعرابية، لذلك نجدها تدخل في توزيع تكاملي مع الحركات الإعرابية، كما يدل على ذلك لحن البنية أسفله:

(11) * أدخُلُنَ

وما يدل كذلك على أنها حركة إعرابية هو حذف النون في التركيب الذي تحذف فيه علامة الرفع الإعرابية، كما يتبين من المقارنة بين (8) و(9). وهذا يعني أن المحتوى الوظيفي للنون يشبه محتوى ما سماه النحاة العرب إعرابا.

وأما نون الاسم، فإننا نلاحظ أنها تدخل في توزيع تكاملي مع الإضافة، كما في (10)، ومع (ال) للتعريف، كما في (12).

(12) * الرجلٌ

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وعليه، فإن محتوى نون الاسم هو محتوى إحالي لا إعرابي[7]. ويظهر، من خلال هذا الوصف أن الاختلاف بين نون الفعل والاسم يكمن في أن محتوى نون الفعل إعرابي، بينما محتوى نون الاسم إحالي، رغم أنهما يتشابهان في الدلالة على إعراب الرفع، الذي يتحقق فيهما معا، إما على شكل لاصقة صائتية، وإما كلاحقة (ان، ون). وهذا ما سماه النحاة العرب إعرابا بالحرف.

2.1.2. إعراب النصب والجزم

يعد إعراب النصب إعرابا موسوما، إلى جانب الجزم. وينصب الفعل المضارع بدخول عوامل تركيبية مختلفة، كما تبين المعطيات الآتية:

(13) ما كان المسلم ليؤذي أخاه المسلم

يتصل الفعل في (13) بلام الجحود. ويلاحظ أن دخوله نصب الفعل بأن المضمرة. وأما جزم الفعل المضارع، فيتم بدخول أدوات الجزم، كما في المثال أسفله:

(14) لم يدخل إلى المسجد

يتبين أن هناك اختلافا بين لواصق إعراب الفعل المضارع وصرفيات إعراب الاسم. فصرفيات الاسم عبارة عن لواصق حركية، بينما صرفيات إعراب الفعل تتحقق إما على شكل لواصق صائتية، كالنصب والرفع، وإما لواحق، وإما صرفية فارغة صوتيا، مثل الجزم[8].

وعليه، فإن لواصق إعراب الفعل المضارع ليست لها صورة موحدة على مستوى الصرفيات، لأن النصب والجزم لهما صورة موحدة تتميز بحذف النون مع الأفعال الخمسة، رغم اختلاف السياق العاملي، بخلاف الفعل المضارع في حالة المتكلم المفرد المذكر، حيث تلزم عن كل عامل صورة إعرابية مختلفة[9].

وتعتبر علامات الفعل في الدراسات اللسانية حركات إعرابية وتحقيقا لصرفة الوجه. تعبر الفتحة في المضارع المنصوب على الوجه الشرطي (Subjunctive). وتعبر صرفية الجزم على الوجه الأمري (Jussive). وتفيد لاحقة النون في (تدرسونَ) و(تدرسينَ)الوجه البياني (نَ) إضافة إلى الضمة. وأما النون في (تدرسَنْ) وفي (تدرسَنَّ)، فتفيد الوجه التأكيدي (نْ،نَّ). فالنون في الأفعال الخمسة هي لاحقة وجهية. وسنبين في ما يلي أن بعض أبنية المضارع هي تحقيق لصرفة الوجه.

3.1.2. الفعل المضارع وصرفة الوجه

من المعلوم أن الفعل المضارع هو فعل معرب. ولكن عند اتصاله بنوني التوكيد الثقيلة أو الخفيفة يبنى على الفتح، كما في (15). ويبنى الفعل على السكون في حالة اتصاله بنون النسوة، كما في (16):

(15) أ. ترسُمَنْ

---

[7] الرحالي، (2003)، ص. 82.
[8] الرحالي، (2003)، ص. 84.
[9] المرجع نفسه.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ب. تكتُبَنَّ

(16) تخرُجْنَ

يذهب ابن عقيل ومجموعة من النحويين إلى أن الفعل المضارع المبني يصبح معربا إذا توسطت بينه وبين نوني التوكيد اللواصق الضميرية، كألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، كما في (17):

(17) أ. تضربانِّ

ب. تضرِبُنَّ

ج. تضرِبِنَّ

إن فكرة البناء لا تسري على الفعل المضارع، لأن البناء هو احتفاظ الكلمة عموما بحركة صرفية معينة في جميع مواقعها التركيبية. فإذا رجعنا إلى الأفعال المضارعة في (15) و(16) و(17)، سنلاحظ أن الصائت الأخير من جذع الفعل المضارع يتأثر باللاصقة التي تتصل به؛ أي أنه في حالة اتصال الفعل بنون التوكيد بنوعيها تكون الحركة فتحة (ترسُمَنْ، وتكتُبَنَّ)، في حين تختفي هذه الحركة مع الفعل الذي يتصل بنون النسوة (تخرُجْنَ). وهذا ما أطلق عليه ابن عقيل بالبناء على الجزم، حيث جعل الأصل في البناء هو السكون الظاهر في آخر جذع الكلمة.

تؤكد المعطيات أعلاه أن الفعل المضارع لا يكون مبنيا إلا في الأمثلة من قبيل (تخرُجْنَ)، التي تتصل به نون النسوة. وهذا يعني أن الأفعال المتصلة بنوني التوكيد ليست أفعالا مبنية، لأن آخر جذع فعلها ليس ساكنا. ولذلك، فإن الأفعال المضارعة المؤكدة تعبر عن الوجه التأكيدي وتفيد النون المتصلة بالأفعال الخمسة الوجه الإشاري.

يتبين أن الأفعال المضارعة المؤكدة ليست موسومة بالإعراب، لأن هذه الأفعال موسومة بالوجه الذي عُبِّر عنه بنوني التوكيد المحذوفتين لسبب صرف- تركيبي. ويكمن السبب في أن النون التي تظهر مع الفعل المضارع والأفعال الخمسة تتوزع مع صوائت الإعراب والوجه بطريقة تكاملية. ولذلك، فمن الطبيعي أن لا تظهر مع نون التوكيد المعبرة عن الإعراب والوجه. وتبعا لهذا، فإن الفعل المضارع معرب دائما وموسوم بالوجه.

2.2. إعراب الفعل الماضي

صنف ابن عقيل ومجموعة من النحويين الفعل الماضي ضمن باب الأفعال المبنية. وقد حصر ابن عقيل وعباس حسن هيئات بناء الفعل الماضي في بناء الفعل على الفتح، في حالة عدم اتصاله باللواصق الضميرية، كما في (18)، وبنائه على السكون، في حالة اتصاله بالضمائر المتصلة، كما في (19)، وبنائه على الضم، في حالة اتصاله بواو الجماعة[10]، كما في (20):

(18) أ. كتبَ

ب. كتبَتْ

[10]) انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص. 38، وعباس حسن، (1974)، ص. 80.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ج. كتبَا

(19) أ. كتبتُ

ب. كتبنا

ج. كتبْنَ

(20) كتبُوا

يذهب النحويون في جل دراساتهم إلى أن الأصل في البناء هو الفتح، رغم أنهم أشاروا إلى أن الأصل عندهم هو السكون. ويقول ابن عقيل: "لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه خبرا وصفة وصلة وحالا. والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وإنما الحركة في الفعل الماضي الفتحة لأنها أخف الحركات، فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركبا، لئلا يجتمع ثقيلان في شيء واحد. وتركيب معناه هو دلالته على الحدث الزمان"[11].

يتضح، من خلال رأي ابن عقيل، سبب جعل النحاة الفتحة أصلا في البناء. والسبب هو مشابهة

الفعل الماضي للمضارع المعرب في خصائصه التوزيعية، وفي دلالته على الحدث والزمان. ويبقى الدليل الأول غير ملائم، لأن ابن عقيل يقيمه على إعراب الفعل الماضي لا بنائه.

لا يوجد، إذن، دليل يثبت أن حركة الفتحة هي حركة بناء، لأن الحركة الأخيرة لجذع الماضي تتغير وتتأثر بنوع الضمير المتصل الذي يؤثر في بروزها وفي طبيعتها، كما اتضح ذلك مع الفعل المضارع. فالضمة في المثال (20) ليست حركة بناء، وإنما هي حركة ناشئة عن التصاق الضمير الذي يتحقق على شكل حركة مد بجذع الفعل الماضي. ولذلك، كانت البنية في (21) لاحنة:

(21) *كَتَبَوا

وتعتبر الضمة حركة ضم طويلة تدل على الضمير المتصل. ففي الحالتين معا، لا علاقة للضم ببناء الفعل. وأما فتحة الماضي، فهي عبارة عن ضمير متصل دال على الشخص الثالث المفرد المذكر وتكون اللواصق المتصلة بالجذع عبارة عن حركات ناتجة عن إلحاق هذه المتصلات.

وأما حركة السكون التي تظهر في المثال (19أ)، فإنها ليست حركة بناء للماضي، لأن هذه الحركة هي نتيجة لقواعد التأليف الصوتي التي تمنع ورود أربعة صوامت بالتحريك. يقول ابن عصفور: "لا يتوالى في كلامهم أربعة أحرف بالتحريك. ولذلك سُكِّن آخر الفعل في ضربت، لأن ضمير الفاعل تنزل من الفعل منزلة جزء من الكلمة، فكرهوا لذلك توالي أربعة أحرف بالتحريك"[12].

[11]) انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص. 38.

[12]) انظر ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص. 69.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وعليه، فإن حركة السكون لها صلة بقيود ومبادئ صواتية تضبط عملية الإلصاق في بناء الكلمة العربية. وإذا رجعنا إلى الأمثلة في (18)، سنلاحظ أن جذع الفعل في (18ج) يتصل بحركة طويلة اعتبرها النحاة ضمائر متصلة، بينما جعلوا الحركة القصيرة في (18أ) مجرد حركة بناء، لأنها حركة لها صلة بالإعراب.

واستنادا إلى هذا التحليل، يتبين أن حركة الفتحة في الفعل الماضي ليست الأصل في البناء، لأنها حركة تتغير وتتأثر بنوع الضمير المتصل بجذع الفعل. وأما حركة الضمة، فهي ناشئة عن التصاق الضمير الذي يتحقق على شكل حركة مد بجذع الفعل الماضي. وأما حركة السكون، فهي حركة لها صلة بقيود صواتية تضبط الإلصاق في بناء الكلمة العربية.

وأما بخصوص الخصائص التوزيعية للفعل الماضي، فقد اتفق جل النحاة على أن الفعل الماضي مبني، لأن صوره الصرفية تبقى ثابتة في حالات معينة، كما تتناوب عليه المعاني الصرفية؛ أي أنه يمكن للفعل الماضي أن يحل في مواقع إعرابية تركيبية مختلفة، على غرار الفعل المضارع. لننظر إلى الأمثلة التالية[13] :

(22) أ. قد كان شَمَّرَ للصلاة ثيابه

ب. وإني لتَعْروني لذكراك نفضة ***كما انتفض العصفور بلَّلَه القطر

ج. مررت برجل قام

د. ما قال هذا أحد

هـ. إن دخلَ دخلتُ

(23) أ. كان يكتب الشعر

ب. انتفض العصفور يبلله القطر

ج. مررت برجل يقوم ولا يقعد

د. ما يقول هذا أحد

هـ. إن تدخُلْ أدخلْ

(24) أ. كان مُشمِّرا للصلاة ثيابه

ب. انتفض العصفور مبلَّلا بالقطر

ج. مررت برجل قائم

نلاحظ أن الفعل الماضي يحتل مواقع إعرابية مختلفة. فبخصوص الفعل الماضي في (22أ) يحتل موقع خبر(كان) الذي يكون منصوبا، كما يتبين في (24أ). وأما الفعل الماضي (بلل) في (22ب) فيحتل محل الحال، كما هو الأمر بالنسبة إلى الفعل المضارع

[13] نقدم هذه الأمثلة نقلا عن الرحالي، (2003)، ص. 91.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

في (23ب). وهذا المحل يقتضي، كما هو معلوم، إعراب النصب، كما في (24ب). بينما يحتل الفعل الماضي في(22ج) محل الصفة. وهذا الموقع يستلزم إعراب الجر، كما يتجلى في (24ج). وأما بالنسبة للفعل في (22د)، فقد جاء في سياق النفي، كما هو الشأن بالنسبة إلى الفعل المضارع في (23د). في حين جاء الفعل الماضي في (22هـ) في سياق فعل الشرط، كما هو الأمر في الجملة (23هـ) التي تضمنت فعلا مضارعا.

وإذا قارنا (22هـ) و(23هـ) سنلاحظ أن صُرفة الوجه لا تظهر في(22هـ)، بخلاف الفعل في التركيب الثاني الذي تتحقق فيه صُرفة الوجه. ورغم هذا، فقد اعتبر النحاة أن الفعل الماضي يقع في محل جزم؛ أي أنه يحمل إعرابا ووجها مجردا.

يتضح أن الفعل الماضي يوازي الفعل المضارع في خاصية تناوب المعاني النحوية، أي أنه يحتل مواقع توزيعية معمولا فيها وتقتضي الإعراب. ويخالفه في مسألة الوسم الوجهي، لأن الفعل المضارع موسوم بالوجه، بينما الفعل الماضي هو فعل معرب موسوم يملك وجها مجردا.

ويرجع سبب عدم ظهور حركات الوجه في الفعل الماضي إلى أن لاصقة الوجه عبارة عن لاحقة. ومن المعلوم أن لواحق الماضي تخصص لسمات التطابق. وندعم هذا الموقف بتوزيع لواصق الوجه في الفعل المضارع، الذي تتسم لواصقه بالتطابق. فعندما يتحقق التطابق على شكل سابقة، فإن حركة الوجه تظهر على الفعل المضارع، نحو (25)، وعندما يتحقق التطابق على شكل سوابق ولواحق، كما في (26أ)، فإن حركة الوجه لا تظهر، كما في (26ب)، أو تتوزع محلها نون الأفعال الخمسة:

(25) أكتبُ، تكتبُ، يكتبُ، نكتبُ

(26) أ. يكتبان، تكتبان، يكتبون، تكتبون، تكتبين

ب. لم يكتبا

يتبين من هذا الوصف والمقارنة أن الفعل الماضي يماثل الفعل المضارع في قبوله لمحلات تركيبية مختلفة، لكنه، موسوم بوجه مجرد. ويرجع عدم ظهور لواصق الوجه إلى الخصائص الصرفية التي يتصف بها صرف الفعل الماضي.

3.2. الفعل الأمر

اختلف موقف النحاة بخصوص مسألة إعراب الفعل الأمر وبنائه. فقد اعتبر الكوفيون أن الأمر معرب بالجزم، لأنه مشتق من المضارع، وأن الأصل في الفعل الأمر (اقْرَأْ) هو الفعل المضارع المجزوم (لِتَقرَأْ). وفي مقابل هذا، اعتبر البصريون الفعل الأمر مبنيا على السكون، لأن الأصل في الأفعال عندهم البناء، والأصل في هذا الأخير السكون.

وإذا نظرنا إلى الأمثلة التالية، سنلاحظ أن الفعل الأمر لا يكون دائما مبنيا على السكون، بل يبنى أيضا على الفتح في حالة التصاقه بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

(27) أ. اِقْرَأْنَ القصة

ب. اْقْرَأَنَّ القصة

(28) أ. * اقرأْنْ

ب. * اقرأْنَّ

يرجع لحن (28) إلى التقاء الساكنين (سكون الجذع وسكون لاصقة الوجه التأكيدي). وهذا يعني أن حركة الوجه تؤثر على حركة الجذع التي قبلها، كما تبين مع الفعل المضارع والماضي. وعليه، يمكن أن نعتبر أن الفعل الأمر مبني على السكون، وأن تغيير حركة جذع الفعل ناتج عن إضافة حركات الوجه، وأن اللواحق في الفعل الأمر هي توزيع للوجه الأمري (اكتبْ)، والتأكيدي (نْ،نَّ).

4.2. الوسم الإعرابي

بيّنا، في فقرة أدوات النفي من الفصل الأول، أن صرفية الإعراب تتأثر بحضور وغياب أداة النفي، كما تتأثر بنوعية هذه الأداة. ويطرح الإعراب الزمني للمحمول الفعلي مجموعة من القضايا، يمكن أن نعرض بعضها من خلال هذين السؤالين: هل يمكن أن يفسر الإعراب الزمني إسناد نفس الإعراب إلى موضوعين مختلفين؟ ولماذا يتلقى الفعل الإعراب؟

أكّد زكونا (1982) أن الفعل يتلقى الإعراب. ويرجع سبب تأييدها للفكرة المطروحة إلى مشابهة الفعل للاسم على المستوى المحوري. بينما ذهب بنمامون (1992) إلى أن المشابهة هي مشابهة صرف– تركيبية، فمثلما يقدم الإعراب حججا صرفية لعملية النقل تبعا للبرنامج الأدنى، فإن الإعراب يعتبر دليلا لنقل الفعل من أجل فحص صرفة الزمن، وأن لهذا النقل تأثيرا في الصورة المنطقية. وأما بالنسبة للاسم، فيتم نقله كذلك لفحص الإعراب، ولهذا النقل تأثير في الصورة الصوتية.

إن طرح مشابهة الفعل للاسم أدى إلى توسيع قيد المنظورية(Visibility condition) ليضم مقولة الفعل. وقد تمَّ تحديد هذا القيد، في نظرية الربط العاملي، للربط بين الإعراب والوسم المحوري. ويشترط أن يكون الدور الدلالي للمركبات الاسمية منظورا في الصورة المنطقية، إذا وفقط، إذا كان المركب الاسمي موسوما بالإعراب. وسنتفحص في الفقرة الموالية هذا القيد الموسع، وكذا علاقة صرفة الزمن بالأدوار المحورية.

1.4.2. الزمن وقيد المنظورية

تفترض زكونا (1982) أن لصرفة الزمن محمولا ثنائي المحل. ولهذا، اعتبرت أن موضوعيه يفيدان خصائص إحالية. ويعمل الزمن على انتقاء موضوعين: موضوع خارجي يتموقع في مخصص الصرفة أو في مخصص الزمن. ويدل هذا الموضوع على زمن التقويم، وهو زمن مشابه لزمن التلفظ (Speech time). وموضوع داخلي (م. ف) يفيد الزمن الإحالي أو زمن الحدث. ولهذين الزمنين (التقويمي، والإحالي) دوران دلاليان يسندهما المحمول الزمني.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وبما أن الإعراب يجعل دور الاسم المحوري منظورا في الصورة المنطقية، فإن التخصيص الزمني الذي يسنده الزمن إلى المركب الفعلي (م ف) الموضوع يجعله منظورا للتأويل الدلالي في الصورة المنطقية. ولهذا، تمَّ توسيع قيد المنظورية ليشمل صنف الأفعال. فالفعل الذي يعمل على إسناد الدور الدلالي يحتاج إلى الإعراب لكي يكون منظورا للتأويل الدلالي.

وبما أن الفعل يتلقى الإعراب من صرفة الزمن، فإن لواحق الفعل المضارع الإعرابية تعتبر تحقيقا صرفيا لإعراب زمني. وأما اللواحق (ing،ed،s) التي تضاف إلى جذع الفعل في اللغة الانجليزية، فهي حاملة للإعراب.

ينتقد الرحالي (2003) مسألة مشابهة إعراب الفعل للاسم، ويعتبر أنه لا تناظر بين إعراب الاسم والفعل، لأنه يرى أن المحمولات الفعلية لا تحتاج إلى الإعراب، مقارنة مع الأسماء، وأن وظيفة الإعراب تتمثل في تسويغ العمليات الاشتقاقية التركيبية وتوزيع المركبات الحدية، وليس دورها معاينة الأدوار الدلالية. ولذلك، تحتاج الأسماء إلى الإعراب لتسوغ داخل العمليات الاشتقاقية التركيبية، ولا تحتاج المحمولات الفعلية للإعراب، لأنها أحداث ومحمولات، إلى الإعراب الذي ليس له دور في تسويغها وانتقالها أثناء الحوسبة.

فالزمن، حسب الرحالي (2003)، هو الذي يسوغ ويؤول الفعل، بوصفه حدثا في الصورة المنطقية. ويتم تسويغ الزمن باعتباره محمولا من خلال علاقة الإسناد البنيوي التي تربط الموضوع الخارجي الفاعل بمحموله بواسطة علاقة التحكم المكوني[14]. ويرى تشومسكي (1986أ) أنه لتسويغ المركب الفعلي يجب تحقق الفاعل البنيوي تبعا لمبدأ الإسقاط الموسع [15] الذي يتطلب هذه العلاقة البنيوية.

بيّنا، في هذه الفقرة، أن صرفة الزمن وعلاقة الإسناد البنيوية هما وراء تسويغ الفعل في العمليات الاشتقاقية التركيبية. وفي ما يلي، سندعم مسألة ربط إعراب الفعل بالتأويل الزمني بحجج أخرى.

2.4.2. إعراب الفعل والتأويل الزمني

تشير زاكونا (1982)، في ما يتعلق بإعراب الفعل، إلى أن المركب الفعلي يتطلب وسما زمنيا ليتم تأويله في الصورة المنطقية، وأن هذا الوسم يتحقق بوجود أدوات النفي، مما يؤدي إلى ورود لواحق إعرابية تتصل بالفعل المضارع. غير أن مسألة ربط الإعراب أو التأويل (التسويغ الزمني) بالصرفيات المضافة للفعل غير ملائم.

ويرجع السبب إلى أن الإعراب سمة صرف– تركيبية لها دور في تحريك الحوسبة، بينما تظل الإحالة مجرد مفهوم ضمن الأنساق الخارجية. وحتى وإن كانت بعض الخصائص الإحالية تشتق من التركيب[16]، فلا يوجد سبب للربط بين الإعراب والإحالة.

---

[14]) تعرف رينهارت (1981) علاقة التحكم المكوني كما يلي:
تتحكم العجرة أ في ب إذا وفقط إذا كانت:
أ. أ لا تشرف على ب والعكس صحيح،
ب. أول عجرة مفرعة تشرف على أ تشرف على ب.

[15]) يستلزم هذا المبدأ فحص سمة مبدأ الإسقاط الموسع (م إم) وإشباعها من خلال عملية النقل؛ يصعد فيها الفاعل إلى مخصص الزمن. وما دامت تعتبر سمة قوية، فإنه يجب محوها.

[16]) الرحالي، (2003)، ص. 97.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وإضافة إلى هذا، تخضع لواحق الزمن في تأويلها الزمني إلى العديد من العوامل التركيبية والعلاقات مع بعض المقولات الوظيفية، مثل الموجهات، وعلائق الحيز في الأزمنة المركبة[17]. وتطرح مسألة ربط إعراب الفعل بالدلالة الزمنية عدة مشاكل.

يتمثل أولها في وجود حالات يكون فيها الفعل حاملا لنفس الإعراب، ولكن بتأويل زمني مختلف، كما في الأمثلة التالية:

(29) بعد أن قامَ/ يقومَ

(30) أ. إن تنسحبْ أنسحبْ

ب. لم ينسحبْ

ج. لتنسحبْ

نلاحظ، بالنسبة إلى الجملة (29)، أن الفعلين لهما نفس الإعراب، بينما يختلفان من حيث التأويل الزمني. فالأول، يفيد زمن المضي، بينما الثاني يفيد زمن الاستقبال. وأما بالنسبة إلى التركيبين في (30)، فنلاحظ أن الإحالة الزمنية مختلفة، بالرغم من أن للفعلين الإعراب نفسه. ففي (30أ) يدل زمن الفعلين على الاستقبال، بينما في (30ب) يدل زمن الفعل على المضي، وأما في (30ج)، فإن إحالته الزمنية هي [-ماض].

وهناك حالات تحمل فيها الأفعال نفس الدلالة الزمنية، ولكن بإعراب مغاير، كما يتبين من المعطيات التالية:

(31) أ. تمنيت أن تكونَ هنا

ب. وددت لو تكونُ هنا

(32) أ. لم يكتبْ

ب. ما كتبَ

نلاحظ أن للفعل (كان) في الجملتين المدمجتين في (31) إعرابا مختلفا، بالرغم من أنهما يفيدان نفس الدلالة الزمنية، حيث توجه دلالة التمني زمن الفعل المدمج نحو الاستقبال. ويدل الفعلان في (32) على إعراب مختلف، ورغم ذلك، فإنهما يحملان نفس الدلالة الزمنية التي تتمثل في الماضي المستمر إلى الحاضر.

وهناك أيضا بعض العناصر الصرفية التي تغير الإحالة الزمنية دون أن يؤثر هذا التغيير على الإعراب، كما يظهر من البنيتين في (33):

(33) أ. يستمعُ خالد الآن إلى القرآن

ب. سوف يستمعُ خالد إلى القرآن

يتبين أن لاحقة الفعل الإعرابية لم تتأثر صرفيا بالرغم من أن الموجه في (33ب) قد وجه الدلالة الزمنية نحو الاستقبال.

[17]) المرجع نفسه.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وفي مقابل هذا، يمكن أن يكون إعراب الفعل مختلفا في نفس السياق التركيبي، وأن يدل على نفس التأويل الزمني. وهذا الاختلاف يؤكد عدم وجود تناظر بين الإعراب والتأويل الزمني، من جهة، وبين الإعراب والسياق التركيبي، من جهة أخرى.

ولا يوجد تشابه بين إعراب الفعل والاسم على المستوى التركيبي، لأن الإعراب ليس هو المبرر الصرفي لنقل الفعل، كما جاء في بنمامون (1994)، ولا تتجسد وظيفة إعراب الفعل في عملية التسويغ والتوزيع التركيبي التي يقوم بها مع مقولة الاسم. فالفعل لا يندرج ضمن النظرية الإعرابية[18] التي تسوغ العمليات الاشتقاقية والتركيبية وتحدد رتبة المركبات الحدية داخل الجملة العربية. وعليه، فإن المحمولات الفعلية لا تحتاج إلى الإعراب، لأن الإعراب في الفعل المتصل بنوني التوكيد وفي الفعلين المضارع والأمر هو تحقيق صرفي لمقولة الوجه، وليس تحقيقا لإعراب زمني. وأما الفعل الماضي، فهو فعل يملك وجها مجردا.

خاتمة

ناقشنا، في هذا المقال، إعراب الفعل في اللغة العربية. ونظرنا في بعض القضايا التي تطرح عند دراسة هذا الموضوع. وتبين، باعتماد تحليل توزيعي، أن لواصق إعراب الفعل تختلف عن صرفيات إعراب الاسم، فصرفيات الاسم تتحقق على شكل لواصق حركية، كالفتحة والضمة والكسرة. بينما صرفيات إعراب الفعل تتحقق إما على شكل لواصق صائتية، كالنصب والرفع، وإما لواحق، وإما صرفية فارغة صوتيا، مثل الجزم. كما بينا أن الفعل الماضي يماثل الفعل المضارع في قبوله لمحلات تركيبية مختلفة، لكنه، موسوم بوجه مجرد. ويرجع عدم ظهور لواصق الوجه إلى الخصائص الصرفية التي يتصف بها صرف الفعل الماضي. وتعتبر علامات الفعل المضارع في الدراسات اللسانية حركات إعرابية وتحقيقا لصرفة الوجه. وأما الفعل الأمر، فقد وضحنا أنه مبني على السكون، وأن تغيير حركة جذع الفعل ناتج عن إضافة حركات الوجه، وأن اللواحق في الفعل الأمر هي توزيع للوجه الأمري (اكتبْ)، والتأكيدي (نْ، نَّ). وفي الأخير، دافعنا أن فكرة أن صرفة الزمن وعلاقة الإسناد البنيوية هما وراء تسويغ الفعل في العمليات الاشتقاقية التركيبية، ودحضنا مسألة ربط إعراب الفعل بالتأويل الزمني، لأنه يطرح مشاكل عديدة.

---

[18]) إن نظرية الإعراب، كما جاءت في نظرية الربط، تسند الإعراب إلى المركبات الحدية من خلال العلاقة البنيوية بين العامل ومعموله. وتعتبر هذه النظرية أن هذه المركبات تكون بدون إعراب عند دخولها التركيب. ولكن، عندما تتوزع تركيبيا في الجملة، فإنها تتلقى الإعراب بحسب العوامل التي تعمل في الاسم الذي تلقى الإعراب. وتحدد العوامل المسندة للإعراب، اعتمادا على التحكم المكوني القائم على مفهوم الربط. وتحصر مسندات الإعراب، حسب تشومسكي (1981) و(1986أ)، في الفعل والحرف والصرفة والاسم والصفة. يتلقى المركب الاسمي الفاعل إعراب الرفع من الصرفة، في حين يتلقى المفعول إعراب النصب من الفعل الذي يتلقى بدوره الإعراب من صرفة الزمن. وأما إعراب الجر، فيسنده الحرف إلى المركب الاسمي الذي يسند بدوره إعراب الجر إلى الاسم المضاف إليه في التركيب الإضافي في اللغة العربية. واعتبر تشومسكي أن الإعراب البنيوي يسند في البنية السطحية، في حين يتم إسناد الإعراب الملازم في البنية العميقة. وتتقيد نظرية الإعراب بالمصفاة الإعرابية التي تعتبر من مبادئ هذه النظرية. ومفادها هو وجوب تلقي كل مركب متحقق صواتيا الإعراب. ويطبق هذا المبدأ على المركب الاسمي المبتدأ الذي لا يعمل فيه عامل بنيوي، فيسند إليه إعراب الرفع الذي سماه الفاسي الفهري (1990) إعراب التجرد. وعليه، فإن إسناد الإعراب في نظرية الربط يرتبط بالمواقع التي تتوزع فيها المركبات. وأما في البرنامج الأدنى، فقد أصبحت السمات المعجمية هي التي تحدد الإعراب، وعوض مصطلح الإسناد بمصطلح الفحص، واعتبرت نظرية الإعراب في هذا البرنامج أن الأسماء تأتي من المعجم حاملة لسمات الإعراب. ويتم فحص السمات الإعرابية خلال العمليات الحوسبية من التعداد إلى الصورة المنطقية بهدف تحديد السمة الإعرابية التي توافق الاسم. وتمحى هذه السمة أثناء عملية الفحص لتسويغ الإعراب ولكي يكون الاسم، عندما يصل إلى الصورة المنطقية، حاملا لسمة إعرابية، حتى لا تسقط العملية الاشتقاقية، لأنه بدون تسويغ السمة الإعرابية، سنحصل على تركيب لاحن.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر

- الأنباري، أبي بركات عبد الرحمن بن محمد، ***أسرار العربية***، تحقيق: محمد البهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، 1887.
- ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع ***في التصريف*** (ج. 1)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت، لبنان،1987.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، ***شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك***، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة.
- التورابي، عبد الرزاق،2015، ***صرف– تركيب اللغة العربية***، دار توبقال للنشر، المغرب .
- الرحالي، محمد،2003، ***تركيب اللغة العربية: مقاربة نظرية جديدة***، دار توبقال للنشر، المغرب.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، ***الإيضاح في علل النحو***، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، 1979.
- شوطا، عبد اللطيف،1997، "***الإعراب وصرفة الفعل في العربية***"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس، المغرب.
- عباس، حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، 1974.
- الفاسي الفهري، عبد القادر،1990، ***البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة***، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- Akkal, A, 1993, ***Syntactic derivation of the inflections of the verb in Moroccan Arabic***, *Doctorat d'Etat thesis, Faculty of Letters, University Hassan II, Casablanca*.
- Baker, M. C, , 1988, ***Incorporation: A theory of grammatical function changing***, The University of Chicago Press, Chicago.
- Benmamoun, E, 1992, ***Functional and inflectional morphology problems of projection, representation and derivation***, Ph.D Dissertation, University of southern california.
- Benmamoun, E, Aoun, J, & Sportiche, D, 1994, « ***Agreement, word order, and conjunction in some varieties of Arabic*** », *Linguistic inquiry*, pp 195-220.
- Chomsky, N, 1986, **Barriers** (Vol. 13), MIT Press (MA).
- Chomsky, N, 1986a **, *Knowledge of language: Its nature, origin, and use,*** Praeger Publishers, New York, p. 4.
- Chomsky, N, 1981, ***Lectures on government and binding: The Pisa lectures*** (No. 9), Walter de Gruyter.
- Fassi Fehri, A. 1987, « **Case, Inflection, VS Word Order and X'Theory** », In *Proceedings of the First International Conference of the Linguistics Society of Morocco* (Vol. 1, pp. 189-221).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Pollock, J. Y, 1989, ***Verb movement, universal grammar, and the structure of IP***, *Linguistic inquiry*, *20*(3) ,pp 365-424.
- Zagona, K. T, 1982, ***Government and proper government of verbal projections***.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/